

وجهها لوجه



محمد العثمان
f2farticle
@hotmail.com

الإسكان... حتى قيام الساعة!

لا يبدو للمتابع انه بلوح في الأفق حل جذري للقضية الإسكانية، وبما أن بناء البيوت يحتاج إلى تخصيص أراضٍ لتقام عليها تلك البيوت، فإن الحاجة لا تدعو إلى دفن مزيد من الأراضي المغفورة بالمياه، وإنما تحتاج إلى تخصيص بعض الأراضي التي تم توزيعها وهبها لفلان وفلان، ومعاوضة فلان! وكل ذلك كان على حساب سبب من أسباب حل المشكلة الإسكانية، وهو توفير مساحة من الأراضي.

الحل الجذري ليس بيد الحكومة، وإنما تمتلك زمام الأمور فيه جهات عدة، وعلى رأسها جلالة الملك - حفظه الله ورعاها - الذي لم يأل جهداً في سبيل توفير الحياة الكريمة للمواطنين. قد يبدأ الحل برفع توصية من مجلس النواب، وتعاون وتنسيق مع مجلس الوزراء ومجلس الشورى، بشأن توفير تلك الأراضي من الملكية العامة للدولة، أو ما تبقى منها. يهجن البحريني اليوم بالمشكلة الإسكانية حتى في منامه!

وهي القضية التي يكاد ان يتفق عليها البحرينيون جميعاً، حكاماً ومحكومين، ومع ذلك هي معلقة على شرط العمل والتنفيذ! الأمانى موجودة، والألام تنكرر بشأن حل المشكلة الإسكانية، ولكن ما ينقصنا هو تطبيق وتنفيذ هذه الأمانى والألام على أرض الواقع. مع كل وزير إسكان نجد الوعود البراقة تختال ضاحكة مع بدء

توزيعه، ورويداً ورويداً يخفت بريق تلك الوعود حتى تحل مكانها وعود باهتة، ثم نصل إلى نكت الوعود من أساسها! حاولت وزارة الإسكان إغراء الناس بالسكن في شقق، إلا أننا كبحريين لا نقبل بالسكن في شقق إضافة إلى عاداتنا وتقاليدينا ليست عادات وتقاليدينا سكنت الشقق، وليس في ذلك تقليل من مكانة ومنزلة سكان الشقق، وإنما هذه سمات البشر وتميزهم في دور إقامتهم. وستجد وزارة الإسكان من يقبل حل الشقق، ولكن هؤلاء، تماماً كما هم

البحرينيون الذين حصلوا على أكثر من ثلث بيوت إسكان بندر السايه في البستين، أي من البحرينيين الجدد، وليسوا من أهل البحرين أباً عن جد! حل الشقق ليس مجدياً، ولن تفتح وزارة الإسكان الناس بالشقق، بل بحسب تصريح الوزير نفسه قبول المواطنين بالشقق لا يتعدى 0.6% من العدد الكلي للطلبات الإسكانية! الناس تلتفت بيميناً فترى أراضي مغفورة بالمياه تم وهبها أو بيعها بمبالغ زهيدة، أراض على مد البصر.

في حين يقف الناس في طوابير طويلة، يسوون مياه الوجوه الغزيرة لفلان، أو يتوسلون مسؤولاً في مجلس فلان من أجل بيت إسكان. وعلى رغم من أن تلك البيوت، يعلم الله وحده مدى عدم ملائمتها لسكن البشر، ومع ذلك يقبل الناس بها اضطراراً!

من يتابع تصريحات وعود وزراء الإسكان الذين تعاقبوا على الوزارة في العقد الماضي، فإنه يدرك حينها حل المشكلة الإسكانية سيظل معلقاً إلى قيام الساعة!



محمد المحفوظ
sm.adnan56
@gmail.com

المثقفون منذ نشأة في ظل مناهج عقيمة تركز نمطاً من التفكير والسلوك والتعليم القائم على مبدأ الطاعة بالمفهوم السلبي الذي يرسخ عقليات مستلبة ومشوهة تفتقد إلى قيمة عليا وعظيمة تتمثل في النقد. الذي كما تعلم يشكل افتقارنا إليها خلق المثقف المستلب الخائف.

من هنا، وفي ظل هذه الأجواء يحظى وجود قناة فضائية ثقافية هامة بالغة لا بوصفها أداة لمواجهة الانحطاط الفكري والتسطيح الثقافي بل إضافة إلى هذا وسيلة ونافذة للطاقت الإبداعية التي يزخر بها عالمنا العربي وفي شتى المجالات.

انه لمن المحزن ومما يبعث على الأسى أن أمة بلغ تعدادها 300 مليون نسمة نسبة القنوات الثقافية لا تتعدى الـ 1% إلى جانب القنوات الأخرى المتخصصة في الثقافة التي تخاطب الفئات الدونية للإنسان! وحتى هذه الثقافية على ندرتها لا تخلو من عيب يخل بمصداقيتها كونها موجهة للنظام التي يؤمّلها!

وامام هذا المعضل الثقافي فإن الامر يستدعي إيجاد القنوات السليمة لتعريف المنتج الإبداعي للامة إلى كافة الفئات. وأكد أجزم بأن هذا الهاجس هو ما يشغل كل المهتمين بالفعل الثقافي. ولم يعد من شك بأن هناك طوقاً مفروضاً على الثقافة يحاول تأطيرها على فئات محدودة. ويشير الباحث حبيب آل جميع ليس أسهل وسيلة لفك الحصار المفروض الذي يقيد حرية الرأي والتعامل مع الافكار سوى اكتشاف المزيد من التكتيكات والممارسات التي من شأنها أن توصل نقاء وصفاء الفكر إلى الامة.

ونجد الفرصة مؤاتية لتوجيه دعوة إلى وزيرة الثقافة والاعلام إلى التفكير بإنشاء قناة فضائية ثقافية يكون من أهم أهدافها إبراز الوجه المشرق لثقافتنا الاصيلة والمتجذرة في الذات الوطنية. والمهمة الأخرى تتلخص في نقل الفعاليات الثقافية التي تتناول الشأن الثقافي. أن كثيرين ليس في مقدورهم حضور الفعاليات التي تنظمها وزارة الثقافة ومن بينها فعاليات ربيع الثقافة وهنا ليس الجدر إيجاد قناة ثقافية تبث المحاضرات والندوات والامسيات الشعرية وكافة الفعاليات الأخرى؛ تلك امنية نرجو ان تكون محل اهتمام المسؤولين بوزارة الثقافة والاعلام.

هل تطلق الإعلام قناة للثقافة؟

لماذا قناة للثقافة؟ لأنها طوق نجاة أمام طوفان زاحف من عولمة كاسحة تهدد جواز المناعة للأمة وكيانها. إن واقع الثقافة في عالمنا العربي أضفى اليوم متردياً إلى الحد الذي باتت فيه تقع في ذيل القائمة من اهتمامات أصحاب القرار الثقافي.

بل إلى حد أن أصبحت زائدة دودية لا ضر من استئصالها كما عبر أحد الأدباء ذات يوم. وهي اليوم بين درجات ثلاث إما متخلفة أو تابعة أو مسلوبة. حالة التردّي الثقافي هي مما لا نخطفه عين أي مراقب ومتابع وراصد للواقع الثقافي، فأينما ييمت وجهك في أنحاء عالمنا العربي فإن الضحالة والسطحية تصدمك من مستويات هزيلة لذوي المؤهلات العالية فضلاً عن من هم دونهم في التحصيل. هذا بالنسبة للمثقف بالمفهوم العام أما المثقف العضوي كما عبر عنه غرامشي فهو أضفى عملة نادرة للغاية حتى بالنسبة لأولئك ممن يتفنون بفكره ممن ينضون تحت لواء الفكر الحدائي. البعض يلقي باللائمة في وصول الأمة لهذه الحالة من التدهور الثقافي والفكري الذي أصاب الأمة على العولمة كونها (عملت على تفكيك الثقافة العربية إلى ثقافات فرعية عدة من خلال الحملات الشرسة وبالذات على اللغة العربية والاعتزاز بالثقافات الاثنية وتشجيع النزعات القطرية والاقليمية).

أما المنحى الأبرز في هذا التدهور الثقافي مما تولدت عنه تبعية ثقافية فهو الانهيار من قبل فئة غير بسيرة من نخب الامة ومثقفها بالثقافة الأجنبية إلى درجة الذوبان والتلاشي في مفاهيمها وقيمتها.

الاعتراض هنا لا ينصب على الثقافات الأخرى اذا ما حرصنا على الاطلاع عليها بوصفها اداة للتواصل الفكري والاستفادة القصوى مما تنطوي عليه من إمكانات هائلة بل التحول إلى حالة احتقار الذات والثقافة الوطنية. وغير خاف الآثار التي يخلفها مثل هذا التحول فهو يؤدي إلى نشوء أزمات عديدة أبرزها ما يسمى بأزمة الهوية. حتى بات المثقفون لدينا يعانون من اشكالية مزمنة ومتأصلة وهي الغربة الثقافية. التي من أهم وأجلى مظاهرها انزعال هؤلاء عن بقية شرائح المجتمعية. هناك من يعزو هذه الوضعية إلى ما تلقاه

العراقيون والانتخابات البرلمانية



د. باقر النجار

drbaqer@gmail.com

بالتصويت بكثافة للأحزاب السياسية الليبرالية والعمانية. وهو تحول مهم تعكسه حقيقة أن العراق وبفعل ما مر به من مأزق وكوارث وحروب أهلية بحاجة لنظام سياسي جديد لا يمثل الدين يافطته السياسية بقدر ما يمثل الوطن دائرته التي يلتف حولها كل العراقيين.

فممارسات الأحزاب السياسية الدينية في حكم العراق خلال السنوات الأربع الماضية لم تكن بأي حال أظهر وأنى من ممارسات النظام المنحل السابق. كما إن درجة نقشي الفساد المالي والإداري التي وصل إليها العراق في ظل قيادة هذه الأحزاب وفي ظل ضعف الدولة وتراخي قياداتها قد غير كثيراً من الاتجاهات التصويتية للنخب العراقي. فلم تعد تلك الأحزاب ورموزها وقياداتها السياسية تمتلك سمعة الطهارة والقدسية التي كانت توصف ولربما عند البعض تعرف بها. بمعنى آخر أن تحولا قد يكون مهما للحالة السياسية العراقية قد تأتي به نتائج الانتخابات العراقية إذا ما جاءت مطابقة للتوقعات.

أما ثاني هذه الأسباب فهي أن نتائج الانتخابات العراقية الحالية ستحدد استمرارية أو لاستمرارية نمط وطبيعة العلاقة التي ربطت العراق بدول الجوار العربي والأجنبي. فقيادة أحزاب الإسلام السياسي الشيعي للعراق في السنوات الأربع أو الخمس الماضية، قد أضعفت بل يمكن القول أقصت العراق عن محيطه العربي. ومثلت طبيعة علاقته بإيران مزيداً من التعقيد في علاقاته العربية التي وصلت في بعضها لدرجة العداء السافر ممثلة في ذلك تصريحات لقياداته السياسية ينقصها في بعض الأحيان قدر مهم من الدبلوماسية وفي خلط واضح بين الديني والسياسي. بل يمكن القول إن هذا التشدد قد شمل في ذلك سوريا الجار الشمالي للعراق والحليف السياسي لإيران في المنطقة العربية! التي وصلت لدرجة الشكوى من تدخلاته في الشأن العراقي مقابل سكوت النظام عن تدخلات بصفتها

جرت الانتخابات العراقية الأخيرة في أجواء وصفها العراقيون بأنها ممتارة، رغم سقوط عدد من القتلى والجرحى وعشرات من الغدائف والتفجيرات التي استهدفت الناس قبل أن تستهدف النظام. وهي انتخابات أجمع المحليون السياسيون على كونها حاسمة ومفصلية في تاريخ العراق الجديد. فالعراق يدخل في انتخابات ثالثة منذ سقوط النظام البعثي السابق، وهو في هذا يحاول تلمس طريقه في بناء دولته الجديدة العاجزة عن الإنجاز.

وتمثل هذه الانتخابات حالة جديدة: فهي بنتائجها القادمة لا تحدد مصير العراق فحسب خلال السنوات الأربع المقبلة، وإنما تحدد كذلك طبيعة علاقته بدول الجوار العربي والإقليمي، كما هي ستحدد المسار الذي ستكون عليه السلطة العراقية الجديدة، وهي، كما قلنا انتخابات حاسمة، لكونها الأولى التي وصلت فيها مشاركة العرب السنة لما يفوق 65%، وهي نسبة تعكسها الرغبة الجامحة في إحداث التغيير من خلال الانخراط وبشكل فاعل في العملية السياسية، رغم محاولات التهميش التي جاءت عليهم خلال السنوات القليلة الماضية... وهي نسبة عالية جاءت بعكس ما رغب بعض الجماعات السياسية داخل الدولة العراقية وخارجها. فمحاولة هيئة "المساءلة والعدالة" إقصاء عدد من السياسيين السنة كصالح المطلق وظافر العالبي بتهمة الانتماء لحزب البعث المنحل قد فعلت فعلها العكسي لصالح القائمة العراقية التي يتصدرها أباد علاوي رئيس الوزراء العراقي السابق.

وتعكس درجة التصويت العالية للقائمة العراقية ليس في الغرب العراقي فحسب، وإنما كذلك في عراق الأوسط والجنوب، هذا التحول المهم في المزاج ولربما الموقف العراقي من جماعات الإسلام السياسي بشقيه السني والشيعي، وذلك

من تداعيات الاستقواء بالخارج

نتابع جميعا المحطات الفضائية الإخبارية يوميا ونشاهد مختلف التقارير عما يجري حولنا، وفي أحد التقارير ورد وصف لحالة النازحين العراقيين في أعقاب العدوان الأميركي على ذلك البلد العربي، ومعاناة أولئك النازحين في مختلف دول العالم ومنها سوريا التي تستضيف على أرضها أغلب أولئك النازحين مع إنها - أي سوريا - تعاني من اقتصاد ضعيف ولا تقوى أحيانا على تدبير مستلزمات مواطنيها فما البال وهذا الكم العددي الكبير يضاف إليهم.

أحد أسباب ما حدث بالخارج أو أحد العوامل المساعدة عليه كان هو الاستقواء بالأجنبي على الوطن عندما عقدت المؤتمرات من قبل من يحملون الجنسية العراقية ويسمون أنفسهم "معارضين" في أوروبا وشوهدت صورة العراق حينها وتعاون كثير منهم مع مخابرات تلك الدول ضد بلدهم كالولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ومنهم من تعاون مع المخابرات الإيرانية من الجهة الأخرى، كل ذلك حدث على أمل أن يحصل أولئك المتآمرون على جزء من الغنيمة بعد أن ينقلب

الوضع في العراق.

لم يحدث أن تدخل الأجنبي في بلد ما وأفلح ذلك البلد فما بالناس وذلك الأجنبي يحمل في داخله سوا تجاه البلد الذي بنوي التدخل في شأنه... فلسطين خير مثال على ذلك وما حدث فيها بعد التدخل البريطاني فيها والانتداب من قبل عصبة الأمم لبريطانيا لتدبير دفة الأمور في فلسطين ثم سلمتها للصهاينة وطردت مواطنيها منها... ثم العراق الواقع الحي أماناً وما حدث فيه من تداعيات وكيف عاد إلى القرون الوسطى بعد التدخل الأجنبي فقد انقلبت الموازين فيه وتخلف عن الركب وأصبح المواطن بداخله وخارجه يعاني الأمرين فقط لكي يبقى على قيد الحياة.

أعداء الوطن والأمة لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون قلوبهم على هذا الوطن بل هم في شغل شاغل ومستمر من أجل جعله في وضع لا يستطيع فيه الفكاك من سيطرتهم وتحكمهم في مستقبله ومصيره، وهم - أي الأعداء - لا يهمهم حال المواطن في ذلك البلد بقدر مصلحة أوطانهم الأساس ومستقبل ربما مواطنيهم، بالتالي فإن كل شيء يجب أن يكون في خدمة ذلك الهدف.

ثم تأتي علاقة ذلك الحديث وما يحدث عندنا في الداخل أي في المملكة التي هي على وشك عقد جولة جديدة من الانتخابات بعد

ومضات



أحمد سند البنعلي
albanali_a
@hotmail.com

أشهر قليلة، وبدأ الجميع في الحشد لهذه الانتخابات وما قرأناه عن تواصل التيارات السياسية مع دول أجنبية كما حدث من قبل جمعية الوفاق مؤخرا ثم ما تناقلته المواقع الإلكترونية عن اتصالات أخرى تجري من نوع آخر في أوروبا.

نحن نعلم أن معظم التيارات عندنا لها علاقات مع جهات أجنبية أخرى، منها علاقات فكرية وأخرى مالية وبعضها تنظيمية وكثير من الأنواع الأخرى من العلاقات، بعض هذه العلاقات قد تكون حميدة وفي الصالح العام إن كانت بعيدا عما يجري في الساحة المحلية أو ربما تستخدم في التشاور فقط، ولكن بعض تلك الاتصالات لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون في هذا الاتجاه بل هي اتصالات ضارة بالوطن خصوصا إذا كانت تحدث مع أعداء الأمة مثل بريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى.

الاتصال بالخارج يختلف كثيرا عن الاستقواء بذلك الخارج وطلب المشورة والرأي لا يتماشى مع طلب العون والدعم، فتلك أمور متناقضة، ونحن لسنا ضد التواصل بصورته المطلقة ولكن ضد الاستقواء بأي صورة من الصور فهل ترغبون أن يحدث في المملكة ما حدث في الأمثلة السابقة لا قدر الله... والله من وراء القصد.